ĪQĀN-Vol.: 03, Issue: 01, Dec-2020
DOI: 10.36755/iqan.v3i01.218 PP: 31-46

OPEN ACCESS
ĪQĀN
pISSN: 2617-3336
eISSN: 2617-3700
www.iqan.com.pk

موقف الإمام الدارقطني حول التفرد غير المحتمل عن الإمام المكثر: دراسة تحليلية

Viewpoint of Al-Īmām al-Darquṭnī Regarding Uncertain Singularity of Transmitter from most Frequent Īmām: An Analytical Study

* ***Ikram al-Haq***
Ph.D. Scholar, Department of hadith and sciences,
International Islamic University, Islamabad, Pakistan. < *al-haq@hotmail.com* >

*****Dr. Abdelhamid Kharroub***
Chairman Department of Dawah and Islamic Culture,
International Islamic University, Islamabad, Pakistan. <*aadddbb@gmail.com*>

VERSION OF RECORD
Received: 12-Jul-20
Accepted: 01-Aug-20
Online/Print: 30-Dec-20

ABSTRACT

The Taffarud or singurality in ḥadīth sciences is one of the important and most critical type. Therefore, scholars of the ḥadīth paid it much attention and wrote number of books on the account of "al-Afrād and al-Gharīb aḥādīth". Many scholars like Īmām al-Daraquṭnī, Īmām al-Bazzār, al-Īmām al-Ṭabrānī and other critics composed books on this subject. The discussion about the narrator's uniqueness and singularity compared to other narrators from his sheikh who has many students, includes in the issue of reasoning, that a transmitter narrates a ḥadīth from that sheikh which his peers do not know about it. If a transmitter who is unique in its narration and also contains the critics of the scholars is called "Taffarud" which comes with different conditions in terms of acceptance and rejection. In that case, it is not acceptable to consider those terms as a totality and whoever takes it as such will be mistaken, as these rules must be understood in the light of the scholar's understandings and their intention of usage. Otherwise we will eventually deviate from their methodology. This research is divided into an introduction, two articles, and a conclusion. As for the introduction, author defined the "taffarud" literally and lexically. In the first section, author explained the opinions of critics regarding; not to accept the uniqueness of the narrators narrating from a lot others. In the second section, author conducted an applied study on the transmitters who are not likely to be accepted in their narrations from the one who narrates a lot. As well as, author mentioned the conclusion and stidy results.

Keywords: *Transmitters; Taffarud; Īmām al-Daraquṭnī; Sigularity; Narrators; al-Afrād.*

مجال البحث:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى أله وصحبه وسلم وبعد؛

إنّ التفرّد من أغمض وأدق أنواع علوم الحديث لذلك اهتم نقاد الحديث وعلماؤه بكثرة التصانيف فيه وذكر الأحاديث الأفراد والغرائب فألف فيه الإمام الدارقطني والإمام البزار والإمام والطبراني وغيرهم من النقاد. ويعد تفرد الرّاوي برواية عن شيخه الذي له تلاميذ كثر من مسائل التعليل المهمة فقد ينفرد بعض الرواة بحديث لا يعرفه أقرانهم وهذه المسائل من الأمور التي يُصرّح بتعليلها أهل الحديث من النقاد وعلماء العلل ويذكرون ذلك بقولهم: 'وأين أصحاب فلان عن هذا الحديث؟'[1]، وهذا يدلّ على أنهم استنكروا حديثه فكيف إذا كان المتفرد فيه بعض الكلام من علماء العلل والنقاد.فالتفرد تطرأ عليه حالات مختلفة من حيث القبول والرد فلا يصح اعتباره ضابطا كلّيا ومن أخذه كذلك فقد تعثّر لأنه ينبغي فهمه حسب ضوء كلام النقاد وإلا يخطئ في فهم مقاصدهم ويبعد عن منهجهم.

فنرىٰ بوضوح أن أئمة النقد يضعفون الحديث ويستنكرونه بتفرد الراوي الضعيف ولا إشكال في ذلك ولكنهم أيضا قد يستنكرون ما يتفرد به الثقات أو يتوقفون فيه وتارة يقبلونه ويروونه ولهم في ذلك نظر دقيق مع القرائن في كل مسألة ومن هذه القرائن التي تجعل الحديث الفرد غير محتمل:

1 – التفرد عن حافظ من الحفاظ له تلاميذ كثر.

والتفرد عن المشهورين لا يقبل حديثه بشكل عام لأن إكثاره التفرد عن المشهورين دليل على ضعفه.

2 – التفرد بمتن هو أصل من الأصول أو تعم به البلوى أو يحتاج الناس إليه. ومتن الخبر المتفرد به يعد كذلك من الأمور التي يراعيها الأئمة عند الكلام على الحديث ويكون الحكم على شأن أهمية المتن، ومدى موافقته للقواعد العامة في الإسلام. فليس التفرد بالأحكام الفقهية كالتفرد بالترغيب والترهيب. بل إن التفرد بالأحكام الفقهية ليس على درجة واحدة ولذا قال الإمام سفيان الثوري رحمه الله:

''لا تأخذوا هذا العلم في الحلال والحرام إلا من الرؤساء المشهورين بالعلم الذين يعرفون الزيادة والنقصان ولا بأس بما سوى ذلك من المشايخ''[2]

3 – التفرد من أحد متأخري الطبقة. فالتفرد في طبقة التابعين صحيح غالبا إذا كان المتفرد ثقة والتفرد في طبقة أتباع

---

[1] عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، **علل الحديث** (الرياض: مطابع الحميضي، 2006 م)، 3: 303.

[2] أبو أحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال** (بيروت: دار الكتب العلمية،2001م)، 1:257.

التابعين محتمل أحيانا خاصة إذا كان من طبقة الأئمة المشهورين كمالك والليث والأوزاعي. ثم بعد هاتين الطبقيتين الامر ليس من السهل قبوله إلا بحيطن بالغة.

4 – علو الإسناد. وكان المحدثون حريصين على العلو دون النزول فالتفرد بالحديث العالي موضع استغراب بخلاف التفرد بالحديث النازل وكلما علا سند الحديث كلما كان التفرد أشد استغراباً وكلما نزل السند كلما كان التفرد أكثر إمكاناً.

5 – ندرة الأسانيد. والمقصود من تلك الأسانيد التي لم يرو بها من الأحاديث إلا الشيء القليل جدّا.

وسأقتصر في هذا البحث على مسألة واحدة ، وهي التفرد غير المحتمل عن الإمام المكثر.

وقد قسمت البحث إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة فأما التمهيد فعرّفت فيه التفرد لغة واصطلاحا وفي المبحث الأول بينت موقف النقاد من التفرد غير المحتمل للرّواة عن الإمام المكثر وفي المبحث الثاني قمت بدراسة تطبيقية على الرواة الذين لا يحتمل تفرّدهم عن الإمام المكثر. وذكرت في الخاتمة أهم النتائج ومن يطالع كتب أئمة النقد.

التمهيد: التفرد لغة واصطلاحاً.

المبحث الأول: موقف النقاد من تفرد الرواة غير المحتمل عن الإمام المكثر.

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية من الغرائب والأفراد للدارقطنى.

الخاتمة: ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

التمهيد: التفرد لغة واصطلاحاً:

التفرد في اللغة:

يرى أهل اللغة أن أصل التفرد من الفعل 'فرد' كما قال ابن فارس:

'' الفاء والراء والدال أصل صحيح يدل على وحدة ومن ذلك: الفرد وهو الوتر''[1]

والفرد جمعه أفراد هذا ما بينه ابن منظور بقوله:

''الفرد: الوتر والجمع أفراد وفرادى على غير قياس. والفرد أيضا الذي لا نظير له يقال: شيء فَرْدٌ وفَرَدٌ وفَرِدٌ وفُرُدٌ وفارِدٌ كله بمعنى منفرد''[2]

---

[1] أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة** (بيروت: دار الفكر، 1979م)، 4 : 500.

[2] محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب** (بيروت: دار صادر، 1414 هـ)، 3: 331.

التفرد اصطلاحا:

هناك أمران لا بد من الإشارة إليهما قبل ذكر المعنى الاصطلاحي للتفرد:

الأمر الأول: ليس هناك في كتب علوم الحديث تعريف لمسألة التَّفرُّد بالمفهوم الذي هو مدار هذا البحث وإنما يجري ذكر التَّفرُّد في كتب العلل والرجال والتواريخ والمشيخات والتخريجات بالإضافة إلى تناول بعض جوانبه في طي أبحاث مصطلح الحديث. فهذا المصطلح استعمالي منتشر في كلام المحدثين والنقاد خلال دراستهم لطر الحديث ورجاله لذا سيكون تعريفنا للتفرد استنتاجيا حيث قمت بتتبع إطلاق مصطلح التَّفرُّد في بعض الكتب واستقرائها ثم في ضوء النتائج التي أحصل عليها أصوغ التعريف الملائم.

الأمر الثاني: إن مفهوم التَّفرّد بمعناه الاصطلاحي مشابه بشكل كبير لمعناه اللغوي وهذا شأن كثير من المصطلحات والمفاهيم التي وضعها واستعملها الأئمة المتقدمون حيث كانت مدلولاتها العرفية مرتبطة أشد الارتباط بمدلولاتها اللغوية فلم يكن اهتمام الجيل الأول من العلماء والحفاظ منصبا على تحرير هذه المصطلحات وتنميقها وضبطها بقدر ما كان اهتمامهم متوجها الى التطبيق والناحية العملية.

وقد جاءت بعض التعريفات للتفرد في كتب الحديث،ومنها:

عرفه أبوحفص الميانشي بأنه :

'' ما انفرد براويته بعض الثقات عن شيخه دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ''[1]

وعرف الدكتور حمزة المليباري التفرد بقوله :

''يراد بالتفرد: أن يروي شخص من الرواة حديثا دون أن يشاركه الآخرون''[2]

ويؤخذ على تعريف أبي حفص الميانشي أنه اقتصر على انفراد الثقة عن شيخه فاستُثني من هذا التعريف تفرد غير الثقة بينما تعريف الدكتور حمزة المليباري أعم من التعريف الذي قبله وهو أقرب إلى تصرفات نقاد المحدثين ويشمل تفرد الثقة وغيره ويتبيّن مما سبق أنّ التفرّد 'ما يأتي من طريق راو واحد دون أن يشاركه غيره من الرواة سواء كان في أصل الحديث أو في جزء منه مع المخالفة أو دون المخالفة بزيادة فيه أو بدونها في السند أو المتن ثقة ضابطاً كان الرّاوي أو دون ذلك'. فالتعريف الراجح عند الباحث هو أن رواية الراوي حديثا دون أن يشاركه غيره من الرواة.

---

[1] أبو حفص عمر بن عبد المجيد الميانشي، **ما لا يسع المحدث جهله** (الأردن: الوكالة العربية للتوزيع والنشر، بدون السنة)، 29.

[2] الدكتور حمزة المليباري، **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين** (بيروت: دار ابن حزم،2001 م)، 14 .

المبحث الأول: موقف النقاد من تفرد الرواة غير المحتمل عن الإمام المكثر:

التفرد له أحوال متباينة، فليس تفرد الضعيف كتفرد الثقة من الأئمة والمشاهير. وكذلك تفرد المقل عن إمام جليل ممن تدور عليه الأسانيد. كما قيل لشعبة:

'' متى يترك حديث الرجل؟ قال: إذا روى عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون فأكثر وإذا أكثر الغلط وإذا اتهم بالكذب وإذا روى حديث غلط مجتمع عليه فلم يتهم نفسه فيتركه طرح حديثه وما كان غير ذلك فارو عنه ''[1]

ويفهم من كلام الإمام رحمه الله أن التفرد عن المعروفين بما لا يعرف يرد حديثه وكثرة التفرد عن أئمة المشهورين يعد سبباً لترك التفردات عن المتفرد. والمقصود بالمعروفين هنا من اشتهر حديثهم. وقال الإمام مسلم:

''فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس''[2]

فالإمام مسلم رحمه الله يرى أن التفرد عن المعروفين إن كثر لا يقبل بصفة عامة لأن كثرته دليل على ضعف المتفرد. وسئل أبو زرعة عن سليمان بن سفيان فقال:

''مديني منكر الحديث روى عن عبد الله بن دينار ثلاثة أحاديث كلها يعني مناكير وإذا روى المجهول المنكر عن المعروفين فهو كذا – كلمة ذكرها'' [3]

وهذا ما اشتهر عند النقاد فإنهم ينكرون حديث المتفرد عن المعروفين ويجعلون التفرد عن المشهورين لا يحتمل في كثير من الأحيان. بينما نراهم لا يهتمون إذا كان التفرد عن شخص غير مشهور أو ضعيف لا يحرص على حديثه وهذا مما يقتضيه العقل إذ ليس من المعقول أن يجعل التفرد عمن له تلاميذ كثر وتعقد له المجالس ويرحل إليه الطلاب كالتفرد عن شخص غير معروف بالعلم وبين العلماء لأن بعضهم يكون من عامة الناس. واليه يشير ابن عدي:

---

[1] الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي، **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي** (بيروت، دار الفكر، 1404 هـ)، 1: 410.

[2] الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى، **مقدمة مسلم** (بيروت:دار إحياء التراث العربي، بدون السنة)، 1: 6.

[3] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 4: 119.

''وبشر بن عبيد الدارسي هذا هو بين الضعف أيضا ولم أجد للمتكلمين فيه كلام ومع ضعفه أقل جرماً من بشر بن إبراهيم الأنصاري؛ لأن بشر بن إبراهيم إذا روى عن ثقات الأئمة أحاديث موضوعة يضعها عليهم وبشر بن عبيد إذا روى إنما يروي عن ضعيف مثله أو مجهول أو محتمل أو يروي عمن يرويه عن أمثالهم'' [1]

فقول الإمام ابن عدي يدل على أن حال المتفرد عنه له أثره في حال الرواية والراوي وهو مما اعتمده أهل العلم من النقاد. وكلام الإمام الترمذي دقيق في هذا الأمر عندما تكلم عن الرواة الحفاظ المتقنين فلم يلتزم فيهم السلامة من كل خطأ بل أشار إلى أن الخطأ صادر من كل الرواة، فقال:

''وإنما تفاضل أهل العلم بالحفظ والإتقان والتثبيت عند السماع مع أنه لم يسلم من الخطأ والغلط كبير أحد من الأئمة مع حفظهم'' [2]

ويقول ابن رجب بياناً أقسام الرواة:

''الحفاظ الذي يندر أو يقل الغلط والخطأ في حديثهم وهذا هو القسم المحتج به بالاتفاق''[3]

ويتضح مماسبق من كلام الأئمة أنهم لا يحكمون حكماً واحداً فيما وقعت له تفردات ولو كانت كثيرةً منه ولا يردون حديثه من الوهلة الأولى. ولا يسقطون حديثه من أول مرة؛ بل يحكمون عليه بما ترجح عندهم من درجة ضبطه؛ وذلك من خلال سبر مروياته وموازنة تفرداته بموافقاته ويختلف ذلك من راو لآخر. قد يحتج الراوي بحديثه الذي يتابع عليه، ولا يقبلون تفرداته التي لم يتابعه عليها أحد. ولذا يقول ابن حبان في عبيد الله بن أبي زياد القداح:

'' كان ممن ينفرد عن القاسم بما لا يتابع عليه وكان رديء الحفظ كثير الوهم لم يكن في الإتقان بالحال التي يقبل ما انفرد به ولا يجوز الاحتجاج بأخباره إلا بما وافق الثقات''[4]

وقد يضعفون كل ما جاء من الراوي حتى لو توبع فضلا عن رد ما تفرد به لكن يبقى الذي توبع عليه صالحا للاعتبار ولتقوية غيره من الروايات كما قال ابن عدي:

---

[1] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 2: 174.

[2] عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، **شرح علل الترمذي** (الأردن:مكتبة المنار، 1407هـ)، 1: 431.

[3] أيضاً، 1: 435.

[4] محمد بن حبان بن أحمد، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** (حلب: دار الوعي، 1396 هـ)، 2: 66.

'' وأحمد بن بديل لا يتابع عليها عن قوم ثقات وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه''[1]

وقد يردون روايته حتى في المتابعات إذا ظهر لهم عدم ضبطه أو كشفت علامة سرقة الحديث على الراوي. وقال الإمام البخاري:

'' محمد بن معاوية أبو علي النيسابوري، روى أحاديث لا يتابع عليها ''[2]

وقال ابن حبان عن حنش بن المعتمر الصنعاني:

''كان كثير الوهم في الأخبار ينفرد عن علي عليه السلام بأشياء لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج به''[3]

المبحث الثاني: أمثلة تطبيقية من الغرائب والأفراد:

المثال الأول:

(604) حديث: قَالَ: تلاحى رجلَانِ عِنْد النَّبِي ﷺ ... . الحَدِيث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أُبَيّ؛ قال الإمام الدارقطني:

''تفرد بِهِ يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي ليلى وكذلك رواه الفضل بن موسى السِّيناني عن يزيد وخالفهما عمرو بن عبد الغفار الفقيمي فرواه عن يزيد، عن عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة النخعي[4] عن ابن أبي ليلى عن أُبَيّ. وهو غريب من حديث عبد الرحمن بن عابس. تفرد به عمرو بن عبد الغفار عن يزيد بن زياد''[5]

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي في الكبرى (9/ 150) (10151) وفي عمل اليوم والليلة (1/ 306) (389) من طريق الفضل بن

---

[1] ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، 7: 12 .

[2] أيضاً، 2: 21 .

[3] ابن حبان، **المجروحين**، 1: 114.

[4] عبد الرحمن بن عابس بموحدة ومهملة بن ربيعة النخعي الكوفي ثقة من الرابعة مات سنة تسع عشرة؛ أحمد بن علي بن محمد، **تقريب التهذيب** (سوريا: دار الرشيد، 1406 هـ)، 343.

[5] محمد بن طاهر بن علي المقدسي، **أطراف الغرائب والأفراد** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419 هـ)، حديث: 604.

موسى قال أخبرنا يزيد يعني ابن زياد عن عبد الملك بن عمير به، نحوه. وأخرجه أبو داود في سننه (4/ 348) (4780) من طريق يوسف بن موسى، قال حدثنا جرير بن عبد الحميد. وأخرجه الترمذي في سننه (5/ 381) (3452) من طريق قبيصة عن سفيان. وأخرجه النسائي في الكبرى (9/ 150) (10149) من طريق عبد الرحمن عن سفيان. وأحمد في مسنده (36/ 425) (22111) من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان وابن أبي شيبة في مصنفه (6/ 75) (29582) عن حسين بن علي عن زائدة كلهم سفيان الثوري وجرير بن عبد الحميد وزائدة بن قدامة عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ بن جبل.

وله شاهد من حديث سليمان بن صُرَد الخزاعي:

أخرجه البخاري في صحيحه (8/ 15) (6048) من طريق أبي حمزة عن الأعمش ومسلم في صحيحه (4/ 2015) (2610) من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن عدي بن ثابت قال: سمعت سليمان بن صرد.

فمدار هذه الأسانيد على عبد الملك بن عمير.

إسناد الحديث:

أخرجه الضياء المقدسي [1]عن زاهر الثقفي أن الحسين الخلال أخبرهم أنا إبراهيم أنا محمد أنا أبو يعلى الموصلي نا عبد الله بن عمر بن أبان الكوفي نا علي بن هاشم بن البريد عن يزيد بن زياد عن عبد الملك بن عمير عن عبد الرحمن بن أبي ليلى [2] عن أبي بن كعب[3] قال:

''تلاحا رجلان عند النبي فتصدع أنف أحدهما غضباً فقال رسول الله ﷺ إني لأعلم شيئا لو قاله ذهب عنه ما يجد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم''

لم أقف على رواية عمرو بن عبد الغفار عن يزيد بن زياد عن عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة.

---

[1] محمد بن عبد الواحد المقدسي، **الأحاديث المختارة** (بيروت:دار خضر، 2000 م)، 3: 436.

[2] عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري المدني ثم الكوفي ثقة من الثانية اختلف في سماعه من عمر مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين قيل إنه غرق أخرجه الجماعة''؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 1: 349 .

[3] أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار الأنصاري، أبو المنذر وأبو الطفيل سيّد القراء كان من أصحاب العقبة الثانية، وشهد بدرا والمشاهد كلها اختلف في سنة موته اختلافا كثيرا قيل سنة تسع عشرة وقيل سنة اثنتين وثلاثين وقيل غير ذلك''؛أحمد بن علي بن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1415 هـ)، 1: 181.

دراسة العلة في الحديث:

قال الإمام الدار قطني:

''تفرد بِهِ يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك بن عمير، عن ابن أبي ليلى، وكذلك رواه الفضل بن موسى السِّيناني عن يزيد وخالفهما عمرو بن عبد الغفار الفقيمي فرواه عن يزيد عن عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة النخعي عن ابن أبي ليلى عن أبي. وهو غريب من حديث عبد الرحمن بن عابس. تفرد به عمرو بن عبد الغفار عن يزيد بن زياد''

قلت: عمرو بن عبد الغفار قال عنه أبو حاتم:

''ضعيف الحديث متروك الحديث'' [1]

وقال العقيلي:

''منكر الحديث''[2]

والفضل بن موسى السِّيناني:

قال ابن سعد[3] وابن معين [4]:

''ثقة''

وقال عبد الله بن على ابن المديني:

''سألت أبى عن الفضل وأبى تميلة فقدم أبا تميلة وقال: روى الفضل مناكير'' [5]

وقال وكيع:

''ثبت سمع الحديث معنا لا نبالي سمعت الحديث منه أو من ابن المبارك'' [6]

---

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 6: 246.

[2] محمد بن عمرو بن موسى العقيلي، **الضعفاء الكبير** (بيروت: دار المكتبة العلمية، 1404هـ)، 3: 286.

[3] محمد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1410 هـ)، 7: 263.

[4] يحيى بن معين، **التاريخ برواية الدوري** (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979م)، 4: 354.

[5] أحمد بن علي بن حجر، **تهذيب التهذيب** (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326 هـ)، 8: 287.

[6] ابن حجر، **تهذيب التهذيب** ، 8: 287

وقال ابن حجر:

''ثقة ثبت وربما أغرب''[1]

ويزيد بن زياد بن أبي الجعد وثقه العجلي [2] وابن معين [3] وأحمد[4] وقال أبو حاتم والنسائي عنه:

''ليس في حديثه بأس وهو صالح الحديث'' [5]

وقال ابن حجر:

''صدوق''[6]

والحديث قد اختلف فيه بإبدال الإسناد ومدار الرواية على عبد الملك بن عمير كما هو ظاهر واختلف عنه على أوجه: الأول: رواه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي ليلى عن أبي وعنه الفضل بن موسى السِّيناني، والثاني: عمرو بن عبد الغفار الفقيمي عن يزيد عن عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة النخعي عن ابن أبي ليلى عن أبي.

بيان الراجح ووجه الترجيح:

الراجح فيما يظهر لي هو الوجه الأول أي رواية الفضل بن موسى عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد وهو ثقة ثبت وربما أغرب وخالفه عمرو بن عبد الغفار الفقيمي وهو متروك ومنكر الحديث.

والعلة الأخرى:

وهي رواية عبد الملك بن عمير فقد اختلف فيه. فرواه الثوري وإسرائيل وزائدة وجرير عن عبد الملك، عن ابن أبي ليلى عن معاذ. وخالفه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب. والصحيح رواية ابن أبي ليلى عن معاذ كما قال الإمام الدار قطني:

---

[1] ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، 1: 447.

[2] عمر بن أحمد بن عثمان العجلي، **تاريخ الثقات** (الكويت: الدار السلفية، 1404 هـ)، 1: 478.

[3] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 9: 262.

[4] أحمد بن محمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال** (الرياض: دار الخاني، 1422 هـ)، 2: 20.

[5] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 9: 262؛ يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، **تهذيب الكمال** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـ)، 32: 131.

[6] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، 601.

''يرويه عبد الملك بن عمير واختلف عنه فرواه الثوري وإسرائيل وزائدة وجرير عن عبد الملك عن ابن أبي ليلى عن معاذ. وخالفه يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك عن ابن أبي ليلى عن أبي بن كعب. والصحيح قول من قال: عن معاذ''[1]

بيان الراجح ووجه الترجيح:

الراجح رواية الثوري وإسرائيل وزائدة وجرير عن عبد الملك عن ابن أبي ليلى عن معاذ لأنهم أكثر وأوثق من يزيد بن زياد بن أبي الجعد ويزيد صدوق. وأما حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ فهو مرسل لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ كما قال الإمام الترمذي عقب حديث ابن أبي ليلى عن معاذ فقال: ''وهذا حديث مرسل عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ بن جبل ومات معاذ في خلافة عمر بن الخطاب وقتل عمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن أبي ليلى غلام ابن ست سنين. هكذا روى شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى وقد روى عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر بن الخطاب ورآه وعبد الرحمن بن أبي ليلى يكنى أبا عيسى وأبو ليلى اسمه: يسار وروي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال:''أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب النبي ''[2]

رأي الباحث:

أولا: هذا الحديث أعله الإمام الدارقطني بتفرد يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك بن عمير وكذلك رواه الفضل بن موسى عن يزيد وخالف عمرو بن عبد الغفار الفقيمي فرواه عن يزيد عن عبد الرحمن بن عابس بن ربيعة النخعي عن ابن أبي ليلى عن أبي فإعلاله صحيح.

ثانيا: الراجح من رواية الفضل بن موسى عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد عن عبد الملك بن عمير أنها لا تصح من رواية عمرو بن عبد الغفار عن يزيد عن عبد الرحمن بن عابس كما تقدم في بيان الاختلاف والترجيح منه.

ثالثا: روي من طريق عبد الملك بن عمير فقد اختلف فيه والراجح رواية الثوري وإسرائيل وزائدة وجرير عن عبد الملك، عن ابن أبي ليلى عن معاذ لأنهم أكثر وأوثق من يزيد بن زياد بن أبي الجعد.

رابعا: حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ فهو مرسل لأن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ.

---

[1] علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** (الرياض: دار طيبة، 1985م)، 6: 57.

[2] محمد بن عيسى الترمذي، **السنن** (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م)، 5: 381.

المثال الثاني:

(671) حديث: كان رسول الله ﷺ ربما نزل عن المنبر ... . الحديث. قال الإمام الدار قطني: تفرد به جرير بن حازم عن ثابت.[1]

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي في مسنده (3/ 524) (2155) وابن أبي شيبة في مصنفه (4/ 108) (5362) عن وكيع وفيه ينزل يوم الجمعة عن المنبر فيقوم معه الرجل بمعناه وأحمد في مسنده (19/ 235) (12201) عن وكيع وفي (19/ 300) (12284) عن حجاج بن محمد وفيه يكلم في الحاجة بعد ما ينزل من المنبر وفي (20/ 444) (13228) عن وهب بن جرير وأبو داود في سننه (1/ 292) (1120) عن مسلم بن إبراهيم والترمذي في جامعه (1/ 394) (517) من طريق أبي داود الطيالسي والبزار في مسنده (13/ 273) (6824) من طريق روح والنسائي في المجتبى (3/ 110) (1418) من طريق محمد بن يوسف الفريابي وأبو يعلى في مسنده (6/ 388) (3733) من طريق إسماعيل بن إبراهيم والطحاوي في شرح مشكل الآثار (9/ 434) (3829) من طريق أبو عبد الرحمن المقرئ وشيبان بن فروخ الأبلي وابن حبان في صحيحه (7/ 44) (2805) من طريق هدبة بن خالد وشيبان والبيهقي في سننه الكبير (3/ 317) (5851) من طريق أبي أسامة – حماد بن أسامة القرشي- أحد عشر أبو داود الطيالسي ووكيع وحجاج بن محمد الأعور ووهب بن جرير ومسلم بن إبراهيم الشحام وروح بن عبادة ومحمد بن يوسف الفريابي وإسماعيل بن إبراهيم وأبو عبد الرحمن المقرئ وشيبان بن فروخ الأبلي وهدبة بن خالد وأبو أسامة حماد بن أسامة القرشي عن جرير عن ثابت عن أنس.

وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه (1/ 504) (1931) ومن طريقه أخرجه أحمد في مسنده (20/ 86) (12642)، والترمذي في سننه (2/ 396) (518) عن الحسن بن علي الخلال قال حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن ثابت. وأخرجه أحمد في مسنده (20/ 80) (12633) عن أبي كامل وعفان وفيه أقيمت صلاة العشاء وعبد بن حميد في المنتخب (1/ 393) (1324) عن محمد بن الفضل ومسلم في صحيحه (1/ 284) (376) من طريق حبان وأبو داود في سننه (1/ 51) (201) عن موسى بن إسماعيل وداود بن شبيب وأبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 62) (3309) عن إبراهيم بن الحجاج وفي (6/ 62) (3310) عن هدبة وأبو عوانة في مستخرجه (1/ 223) (740) من طريق عبيد الله بن عمر

[1] محمد بن طاهر المقدسي، **أطراف الغرائب والأفراد** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، حديث: 671.

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (9/ 64) (3443) من طريق حجاج وفي (9/ 65) (3445) من طريق سليمان بن حرب أحد عشر أبو كامل مظفر بن مدرك الخراساني وعفان بن مسلم الصفار ومحمد بن الفضل السدوسي وحبان بن هلال الباهلي وموسى بن إسماعيل التبوذكي وداود بن شبيب وإبراهيم بن الحجاج السامي وهدبة بن خالد وعبيد الله بن عمر وحجاج بن المنهال الأنماطي وسلميان بن حرب الواحشي كلهم عن حماد عن ثابت البناني.

وأخرجه البخاري في صحيحه (1/ 130) (643) عن عياش بن الوليد وأبو داود في سننه (1/ 149) (542) عن حسين بن معاذ والبزار في مسنده (13/ 278) (6836) عن محمد بن يحيى بن الفياض وإسماعيل بن بشير بن منصور أربعتهم عياش بن الوليد حسين بن معاذ ومحمد بن يحيى بن الفياض وإسماعيل بن بشير بن منصور عن عبد الأعلى قال: حدثنا حميد ثلاثتهم معمر بن راشد وحماد بن سلمة وحميد عن ثابت عن أنس.

إسناد الحديث:

أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (6/ 171) (3452) عن شيبان حدثنا جرير حدثنا ثابت عن أنس قال: 'كان رسول الله ﷺ ربما نزل عن المنبر وقد أقيمت الصلاة فيعرض له الرجل فيحدثه طويلا ثم يتقدم إلى مصلاه'.

دراسة العلة في الحديث:

قال الإمام الدار قطني فيه؛ تفرد به جرير بن حازم عن ثابت. قلت: جرير بن حازم ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه. وقال عبد الرحمن بن مهدي:

''اختلط وكان له أولاد أصحاب حديث فلما خشوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئا'' [1]

وقال عبد الله بن أحمد عن ابن معين:

''ليس به بأس فقلت له إنه يحدث عن قتادة عن أنس أحاديث مناكير فقال ليس بشيء هو عن قتادة ضعيف''[2]

وقال ابن حبان:

---

[1] ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، 2: 505.

[2] ابن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال**؛ رواية ابنه عبد الله، 3: 10.

''وكان يخطىء لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه''[1]

وقال الذهبي:

''ثقة لما اختلط حجبه ولده'' [2]

وقال ابن حجر:

''ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه وهو من السادسة مات سنة سبعين بعد ما اختلط لكن لم يحدث في حال اختلاطه''[3]

ففي هذا الحديث وهم جرير في متن هذا الحديث: 'كان رسول الله ﷺ ربما نزل عن المنبر وقد أقيمت الصلاة فيعرض له الرجل فيحدثه طويلا ثم يتقدم إلى مصلاه'. وأن الصحيح هو ما رواه معمر وحماد بن سلمة وحميد الطويل عن ثابت عن أنس قال:

'' أقيمت صلاة العشاء- قال عفان: الآخرة ذات ليلة- فقام رجل فقال: يا رسول الله إن لي إليك حاجة فقام معه يناجيه حتى نعس القوم - أو قال بعض القوم - ثم صلى ولم يذكر وضوءا ''

واللفظ لأحمد وكذلك رواه عبد العزيز بن صهيب عن أنس [4]. فوهم جرير فجعله يوم الجمعة بعد نزول الإمام من المنبر والصحيح كما رواه الجماعة وفيه حماد بن سلمة وهو أثبت الناس في ثابت. قال أبو داود عقب الحديث:

''الحديث ليس بمعروف عن ثابت هو مما تفرد به جرير بن حازم'' [5]

وقال الإمام الترمذي بعد ذكره الحديث:

''هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث جرير بن حازم سمعت محمداً يقول:

وهم جرير بن حازم في هذا الحديث والصحيح ما روي عن ثابت عن أنس.[6] والحديث هو هذا وجرير بن حازم ربما

---

[1] محمد بن حبان، **الثقات** (حيدر آباد الدكن: الهند دائرة المعارف العثمانية، 1973م)، 6: 145.

[2] محمد بن أحمد الذهبي، **الكاشف** (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1992م) 1: 29.

[3] ابن حجر، **تقريب التهذيب** 1: 138.

[4] محمد بن إسماعيل البخاري ، **الجامع الصحيح** (الرياض: دارالسلام،1999م)، حديث: 642؛ مسلم، **الصحيح**، حديث: 376.

[5] أبو داود سليمان بن الأشعث، **السنن** (الرياض:دارالسلام، 1999م)، حديث: 1120.

[6] أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي ﷺ فما زال يكلمه حتى نعس بعض القوم؛ الترمذي، **السنن**، حديث: 517.

يهم في الشيء وهو صدوق. وقال الإمام الترمذي في العلل الكبير:

''سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: هو حديث خطأ أخطأ فيه جرير بن حازم'' [1]

قلت أن الحديث الذي أشار إليه الإمام البخاري فقد أخرجه في صحيحه من طريق حميد عن ثابت عن أنس. وأخرجه مسلم في الصحيح حديث حماد بن سلمة عن ثابت به. وأخرجه أحمد في مسنده والترمذي في سننه من حديث معمر عن ثابت عن أنس. وقال المباركفوري:

''وليس فيه: إذا نزل من المنبر بل ظاهر الحديث أنه في صلاة العشاء لقوله حتى نعس بعض القوم'' [2]

وقد ورد التصريح بأن ذلك كان في صلاة العشاء في حديث أنس عند مسلم (376) وذكره ابن الصلاح مثالاً للقلب في متن الحديث. [3]

رأي الباحث:

هذا الحديث أعله الإمام الدارقطني بتفرد جرير بن حازم عن ثابت فإعلاله صحيح من عدة أوجه:

أولا: تفرد جرير بن حازم عن ثابت بقوله: ' ربما نزل عن المنبر وقد أقيمت الصلاة ' فوهم في هذا الحديث والصحيح ما روي عن ثابت عن أنس قال: أقيمت الصلاة فأخذ رجل بيد النبي ﷺ فما زال يكلمه حتى نعس بعض القوم كما قال الإمام البخاري'.

ثانيا: هنا رواية الإمام الدارقطني مرجوحة لأن فيها مخالفة لمن هم أوثق وأحفظ وأكثر عددا ولأن المرجوحية هنا وهم جرير بن حازم ومخالفة معمر بن راشد وحميد الطويل وحماد بن سلمة وحماد أثبت الناس في ثابت.

ومما سبق يتضح للباحث أن الحديث معلول بالاختلاف بالتغيير في المتن.

نتائج البحث:

أهم النتائج التي توصلت إليها:

- المحدثون لا يتفقون على حكم واحد في راوٍ وقعت له تفردات ولو كانت كثيرة منه ولا يردون حديثه من الوهلة الأولى. ولا يسقطون حديثه من أول مرة؛ بل يحكمون عليه بما ترجح عندهم من درجة ضبطه وذلك من خلال

[1] محمد بن عيسى الترمذي، **العلل الكبير** (بيروت: عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، 1409م)، حديث: 144.

[2] محمد عبد الرحمن المباركفوري ، **تحفة الأحوذي** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، 3: 42.

[3] عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث** (سوريا: دار الفكر، 1986م)، 1: 102.

سبر مروياته وموازنة تفرداته بموافقاته ويختلف ذلك من راو لآخر.

- قد يحتج الراوي بحديثه الذي يتابع عليه ولا يقبلون تفرداته التي لم يتابعه عليها أحد.
- قد يضعفون رواية الراوي ولو توبع عليها فضلا عن رد ما تفرد به لكن يبقى ما توبع عليه صالحاً للاعتبار ولتقوية غيره من الروايات.
- قد يردون روايته حتى في المتابعات إذا ظهر لهم عدم ضبطه أو كشفت علامة سرقة الحديث على الراوي.
- تفرد الضعيف ليس كتفرد الثقة من الأئمة والمشاهير. وكذلك تفرد المقل عن إمام جليل ممن تدور عليه الأسانيد.
- من أكثر التفرد عن المشهورين لا يقبل تفرده بشكل عام لأن كثرة التفرد عن المشهورين دليل على ضعفه.
- النقاد والمحدثون ينكرون حديث المتفرد عن المعروفين ويجعلون التفرد عن المشهورين لا يحتمل في كثير من الأحيان.

@ 2020 by the author, this article is an open access article distributed Under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC-BY) (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)